

تزايد تحديات الأزمة الاقتصادية العالمية: الخيارات السياسية في المنطقة العربية

تأتي الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت تسعى فيه بلدان المنطقة العربية ومواطنوها إلى التكيف مع أسعار الطعام والوقود، شديدة التذبذب. فضلاً عن ذلك، فإن المنطقة تزداد تأثراً بالتغير المناخي، مع زيادة التصحر، وارتفاع المياه الساحلية، وندرة المياه العذبة. ويشكل تأثير هذه الأزمات مظاهر الضعف المتفجرة على مستوى المنطقة، التي يقبع الفقر والبطالة في قلبها. وهو ما يستدعي تدخل مختلف الأطراف المعنية؛ وينبغي للاستجابات للأزمة الاقتصادية أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى معالجة الأزمات الأخرى أيضاً. كما ينبغي على الحكومات العربية أن تقوي التعاون، وتمكن المواطنين من المشاركة في تحديد أولويات التنمية، وتوجه السياسات الاجتماعية نحو تقليل الفقر بطريقة مستدامة ومتكافئة.

كيندا محمديّة

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

أوليفر بيبيرس Oliver Pearce
"كريستيان أيد" (1) Christian Aid.

مثل الأجزاء الأخرى في العالم، تمر المنطقة العربية بتقلص في النشاط الاقتصادي، وبمعدلات مرتفعة من الفقر والبطالة، وبالمطالب المتزايدة للخدمات الاجتماعية، وانعدام الأمان الاقتصادي، والانتهاكات المتزايدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان للأزمات الاقتصادية السابقة آثار متباينة على الفقراء، ولن تكون هذه الأزمة مختلفة في هذا الصدد. وهو ما يعني مزيداً من الضغوط على المجتمعات التي تعاني بالفعل، بسبب التغير المناخي وتذبذب أسعار الغذاء والطاقة. وتعالى البلدان العربية من المشاشة وتعرض لآثار الأزمة العالمية، نظراً لضعف مؤشرات مكتسبات التنمية البشرية، وعدم قيامها على سياسات حكومية طويلة الأمد والتي من شأنها حماية استدامتها. فضلاً عن ذلك، فإن الصراعات وعدم الاستقرار السياسي ينتشران انتشاراً واسعاً. ومن المحتمل أن يزداد الوضع سوءاً بسبب الركود الاقتصادي.

تحديات التنمية الرئيسية في المنطقة

وتعد التدابير المرتبطة بخطوط الفقر المرتفعة مهمة، خصوصاً في وقت أصبحت الأسر في المنطقة العربية مؤخراً تستوعب مزيداً من تكاليف السلع الأساسية، بما فيها الغذاء والوقود، والتي تستحوذ على نسبة كبيرة من دخولهم. وتلاحظ مصادر الأمم المتحدة أن نحو 31 مليون نسمة في المنطقة العربية، نتيجة لأزمة الغذاء، يعانون الجوع (نحو 10% من إجمالي عدد السكان). وهذا ما يعكس تزايداً مقداره 6 ملايين جائع مقارنة بعام 1992، تشمل أرقاماً قياسية في السودان واليمن⁽³⁾، وتحديداً أثناء فترة أظهرت فيه مؤشرات التنمية البشرية عموماً تحسينات مستمرة. والحقيقة أن أزمات أسعار الغذاء معرضة للمشاشة، في المنطقة التي تستورد أكثر من 50% من استهلاك طعامها.

واستجابة لأزمة الطعام، طبقت الحكومات العربية عدداً من التدابير، غالباً ما تتضمن توفيراً مباشراً للطعام الأساسي، أو الدعم المتزايد له. وهذه التدابير إلى جانب فرض ضوابط على الصادرات لم تفعل سوى القليل لضمان عدم ارتفاع الأسعار في المستقبل، أو أن الكميات المتوفرة من الأغذية الأساسية ستكون كافية. وثمة مسائل جوهرية لم يتم تناولها تناولاً ملائماً، مثل زيادة إنتاج الغذاء، ودعم صغار الفلاحين في بيع منتجاتهم، والوصول إلى

تزايد أعداد من يعيشون في فقر تشهد المنطقة العربية انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الفقر، من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن العشرين. ولكن، في أواسط التسعينيات، ارتفعت نسبة من يعيشون في فقر على أساس دولار ودولارين في اليوم وبقيت راکدة؛ حتى دخلنا القرن الحادي والعشرين، مع انحدار تدريجي جداً. ونظراً للنمو الثابت لعدد سكان المنطقة، فإن إجمالي من يعيشون في فقر مدقع قد يتزايد بالفعل.

فضلاً عن ذلك، فإذا ارتفعت عتبة الفقر قليلاً على سبيل المثال من دولار إلى دولارين يومياً، أو من 2 إلى 3 أو 4 دولارات يومياً، فإن أعداد الفقراء ستتزايد. في الواقع، أنه برفع خط الفقر من 2 إلى 3 دولارات يومياً، فإن ذلك يعني زيادة عدد من يعيشون في الفقر إلى أكثر من الضعف؛ من 45 مليوناً إلى 92 مليوناً. على سبيل المثال، يعيش أكثر من 70% من مواطني مصر على 3 دولارات يومياً أو أقل. وهذه النسبة سوف ترتفع إلى أكثر من أربعة أشخاص من كل خمسة إذا رفعا خط الفقر إلى 4 دولارات يومياً⁽²⁾.

(3) وفقاً لـ جاك ضيوف Jacques Diouf، مدير عام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، متحدثاً في مؤتمر رفيع المستوى أعده منتدى القطاع الخاص والمجتمع المدني في 19 كانون الثاني/يناير 2009.

(2) Iqbal, F. Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa. Washington, DC: The World Bank, 2006.

(1) هذه المقالة نسخة مختصرة من وثيقة للسياسات، وضعتها المنظمتان بمناسبة المؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة حول الأزمة الاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية.

الأسواق، وتأمين وصول المستهلكين الفقراء للطعام الذي يمكن تحمّل أعبائه المالية، ومواجهة انعدام التوازن في نظام التجارة العالمية، والاتفاقات المعنية بالزراعة.

انعدام المساواة المتواصل والمتزايد

يأتي الارتفاع في درجة انعدام المساواة، بصورة مستمرة بين كثير من البلدان، وأيضاً بداخلها، كملح آخر ملحوظ في المنطقة العربية يجب وضعه في الاعتبار. فالزيادة في الثروة خلال السنوات الأخيرة، لم تترجم الى مساواة، وجزء كبير من سكان المنطقة، هؤلاء الذين لم يشاركوا أصحاب الامتيازات، يعانون حالياً العيش في الفقر أو على عتبة الفقر. وفضلاً عن ذلك، فإن البلاد التي تعاني الصراع، مثل العراق ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة، والسودان، لم تمر بخبرة تيارات النمو المتواصل التي شهدتها كثير من البلدان الأخرى في المنطقة.

البطالة المزمنة

تأتي البطالة المزمنة من بين أسباب عيش جزء كبير من الناس في المنطقة العربية حياة فقيرة. والحقيقة أنه أثناء تلك السنوات التي كانت الاقتصادات العربية تنمو فيها، وبدأت دخول الأفراد أيضاً في الارتفاع، كانت البطالة مرتفعة وفي تزايد مضطرد. ومن العوامل الأخرى التي تجعل البطالة أحد الهموم الرئيسية في ضوء الأزمة العالمية: (1) ارتفاع معدل المواليد والسكان صغيري السن نسبياً، في المنطقة. وهو ما يعني أن كثيراً من الخريجين الجدد، ومن أتموا المرحلة المدرسية، يدخلون سوق العمل بأفاق عمل متقلصة، (2) تركز النشاط الاقتصادي في قطاعات لا تخلق فرصاً للعمل، مثل العقارات، والمالية⁽⁴⁾.

(4) منظمة العمل الدولية، موجز تيار العمل العالمي، جنيف:

International Labour Organization (ILO). Global Employment Trend Brief. Geneva:

مكتب العمل الدولي 2007. يشير التقرير إلى نمو مرتفع جداً في القوة العاملة في المنطقة العربية، يبلغ متوسطها 3.7% بين عامي 2005 و2007. وفي الفترة بين 2005-2007، تجاوزت البطالة 13%، بينما كانت معدلات البطالة بين

مستوى العالم، من الوارد أن تتسع الفجوة بين الأعمال المتوفرة وبين أعداد قوة العمل اتساعاً حاداً. وعودة المواطنين الذي عملوا في الخارج كمهاجرين اقتصاديين سيصيون أسواق العمل بالتضخم، مع استقطاعات في النشاط الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تظهر أصدائها في البلدان الأفقر⁽⁵⁾. ومن هنا فمن الأهمية بمكان أن تكون الحكومات، وغيرها من المؤسسات التي يعتمد عليها الفقراء والجماعات المستضعفة مثل الأسر عبر البحار، والممولين، والبنوك قادرة على ملء هذه الفجوة، عندما ترزح الدخول الفردية تحت مثل هذا الضغط.

أدوات سياسات الحكومات الاقتصادية ومصادر الدخل

نمت الاقتصادات في المنطقة العربية استناداً الى نماذج الربيع، وشبه الربيع. وتشمل البلدان المنتجة للنفط. حيث تأتي كتلة إجمالي الدخل القومي، ودخل الحكومة، من صادرات المنتجات النفطية. بينما تعتمد الدول غير المنتجة للنفط اعتماداً كبيراً على أنواع أخرى من الدخل، على رأسها التحويلات، والمعونات الأجنبية والقروض الثنائية ومتعددة الأطراف⁽⁶⁾.

الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأعلى حول العالم، وقدرتها منظمة العمل الدولية بنسبة 25.7% في عام 2003 (تراوح بين 46% في الجزائر، و6.3% في الإمارات العربية المتحدة). وهذه البيانات الرسمية المجمعة من المحتمل أن تنطوي على سوء تقدير لمعدل البطالة عمومًا، وأيضاً تخفي معدلات مرتفعة في البلدان الأفقر مثل مصر، حيث إن 20% يعني أكثر من 10 ملايين مواطن متعطل يبحثون عن عمل.

(5) Khan, A., Abimourched, R. and Ciobanu, R.O. "The Global Economic Crisis and the Impact on Migrant Workers". ILO Global Job Crisis Observatory, 2009.

Available from: <www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/featuresstories/story11.htm>.

(6) آليسا، تحديات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي: نحو اقتصادات أكثر إنتاجية". Allisa, S. "The Challenge of Economic Reform in Arab World: Toward More Productive Economies". Carnegie Endowment for International Peace, May 2007. Available from: <www.carnegieendowment.org/publications/index.cfm?fa=view&id=19147>.

ومنذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عززت الحكومات العربية الإصلاحات الاقتصادية التي أثارها انحدار الدخل، بسبب تذبذب أسعار النفط، وما ارتبط بها من تقلص في التحويلات. وقد تمت تدابير الإصلاح بإيعاز من الخارج، وبالتكرار على برامج قررتها مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي ركزت على توصيات تخص السياسات الكلية واستقطاعات في انفاقات الحكومة، والخصخصة، وتحرير التجارة، وسياسات الفائدة، ومعدلات التغيير⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، كانت السياسات الاجتماعية تزداد تهميشاً.

وخلال تحديد الخيارات الخاصة بالسياسات واتخاذ التدابير اللازمة في مواجهة الأزمة الحالية، أولت حكومات البلدان العربية غير المنتجة للنفط، اهتماماً كبيراً للمعونات الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة، والتحويلات من الخارج، فيما واصلت البلدان المنتجة للنفط التركيز على القيمة الإيجابية من الصادرات النفطية⁽⁸⁾. ولكن هذه البلدان شهدت عجزاً متزايداً في الموازنة، حيث وصلت قيمة العجز في عام 2008 الى 1% من إجمالي الناتج القومي في مصر، و2.7% في سوريا، و13.5% في لبنان، و18% في الأردن⁽⁹⁾.

وقد ورد في تقارير صندوق النقد الدولي أن قيمة العجز الحالي في بلدان المغرب العربي،

(7) Al-Jourchi, S. "Economic and Social Rights: Preliminary Review of International and Regional Initiatives". Prepared for the Arab NGO Network for Development, 2008.

(8) أشار البنك الدولي في عديد من تقاريره إلى أن نمو إجمالي الدخل القومي في البلدان العربية ذات الموارد الفقيرة والعمالة الكثيفة قد قامت على تدفقات قوية من عائدات السياحة، والتحويلات من الخارج وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(9) سيف وشوكير. "البلدان العربية تتعثر في مواجهة الأزمة الاقتصادية المتنامية".

Saif, I. and Choucair, F. "Arab Countries Stumble in the Face of Growing Economic Crisis". Carnegie Endowment for International Peace, May 2009. Available from: <www.carnegieendowment.org/> files/economic_crisis_wc_english.<pdf

العمالية، صعدت أيضاً من 0.2% الى 0.9% وفي البلدان الغنية بمواردها والمستوردة لقوة العمل، انخفضت النسبة من 0.7% الى 0.3%.

وهذه التدفقات التي تركزت في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس، وأيضاً في الإمارات العربية المتحدة حفزها ودفعها إتمام صفقات الخصخصة الرئيسية، والاستثمارات المتزايدة في قطاع الطاقة. على سبيل المثال، فقد ازدادت المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر الى 6.1 بلايين دولار في عام 2006، بسبب رخص الاتصالات الهاتفية، وخصخصة القطاع المصرفي. وهذا ما يشير الى أن تدفق المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لم تصمم وفقاً لأولويات التنمية البشرية، ولم تضع في أولوياتها القيمة الاجتماعية المضافة.

ومن المنطقي أن نفترض أن كلاً من المساعدات الرسمية للتنمية، والمعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد لا تكون ممنوحة وفق الترتيبات السابقة بسبب الموازنات العالمية المضغوطة. وهو ما يعني استثماراً أقل لكل شخص في الأوقات التي يهبط فيه الدخل الوارد من الهيدروكربونات والضرائب التي أسفرت بالفعل عن موازنات مضغوطة. وسوف يكون هناك أيضاً ضغط أكبر على الموازنات في البلدان فقيرة الموارد وكثيفة العمالة، تلك البلدان التي تعتمد حالياً على المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، بنسب بلغت أكثر من 8% من إجمالي دخلها القومي.

التجارة

أصبح تحرير التجارة أحد التوصيات السياسية التي تم الترويج لها، وتبنيها، في المنطقة العربية، كأداة للنمو وجذب المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد كانت البلدان العربية جد نشطة، في توسيع وتعميق اتفاقات التجارة بين بعضها البعض، وقد فتحت اقتصادها على التجارة والاستثمارات، وتدفعات رأس المال، مع بلدان من مناطق أخرى بصورة دالة. ولكن بالرغم من الإصلاحات الكثيرة، فإن إجمالي التجارة في عام 2005 في البلدان العربية،

وتميل الى أن تعكس الأحداث الجيوسياسية والعسكرية في المنطقة، والاستراتيجيات الداعمة للدفاعيين الدوليين الرئيسيين فيها. والحقيقة أن البلدان الأقل نمواً في المنطقة (منها جزر القمر، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، واليمن) تلقت 25.3% ما بين عامي 2000 و2006 فقط من المساعدات الرسمية الموجهة للتنمية. ومن ناحية أخرى، ذهبت 46% من المساعدات في تلك الفترة الى العراق. وعموماً فقد تلقت كل من العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان 63% من إجمالي المساعدات⁽¹¹⁾. ومن الواضح أن ثمة فجوة كبيرة بين توجيه المساعدات الى المنطقة، وأولويات التنمية البشرية⁽¹²⁾.

في ما يتعلق بإجمالي المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن نصيب العرب منها على مر عقد كامل من 1990 الى 2000 كان 2.1% فقط (1% بين 1990 و1999). وقد ازدادت هذه المعونات زيادة كبيرة، فمن 6 بلايين دولار بين عامي 1995 و1999 وصلت الى 24 بليون دولار في 2006⁽¹³⁾. ونحو 34% من المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، تأتي من بلدان عربية أخرى. ففي الفترة بين عامي 1996 و2006 صعد نصيب المساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي، من 1% الى 7% للمنطقة ككل (بدون العراق). وفي البلدان الفقيرة في مواردها والكثيفة بقوتها العاملة، صعدت هذه النسبة صعوداً دالاً من 2.4% الى 8%؛ وفي البلدان ذات الموارد الغنية والكثافة

تراوح بين 1% و2.6%. ومن المتوقع أن تزداد سوءاً بحلول عام 2012. ومع تقلص فرص التصدير، من المتوقع أن يزداد العجز في الموازنة، بسبب الطلب المتناقص في السوق الأوروبية، التي تستوعب النسبة الأعلى من صادرات المنطقة العربية، وكذلك نظراً للقيود المفروضة على الطلب، من قبل دول الخليج التي تستوعب صادرات البلدان العربية ذات الكثافة العمالية العالية. فضلاً عن ذلك، فمن المتوقع أن تتخفف عوائد الضرائب نتيجة للأزمة، مع مزيد من الانخفاضات المتوقعة في الأجور، والتحويلات الخارجية والحكومية، وبالتالي فإن الانخفاض الناتج في الموارد العامة والخاصة، لا شك يمثل خطورة كبيرة على مكتسبات التنمية الحديثة، ما يؤدي الى تصاعد الفقر والبطالة وتعميق حدتهما، ما لم يتم الشروع في تنفيذ التدابير المستهدفة والتحركات الحاسمة. لقد كشفت الأزمة الحالية الطبيعة المتذبذبة للمعونات والتحويلات، وأيضاً مدى محدودية عوائد تحرير التجارة. وهذه الخيارات المتعلقة بالسياسات، لا يمكن اعتبارها عوامل لطبيعة مستقرة، يمكن على أساسها بناء سياسات نمو مستدامة طويلة الأمد. فهذه السياسات وأدواتها، ينبغي أن توضع في الاعتبار كأدوات تكميلية لسياسات أكثر استقراراً، تحتاج الى تطوير في المنطقة، مع توجه فعال نحو إعطاء الأولوية لتدعيم دوائر الإنتاج الإقليمية والتجارة الدولية، وكذلك الاستهلاك والإنتاج المحلي.

المعونات والاستثمار الأجنبي المباشر

أصبحت المعونات الخارجية بالنسبة الى بعض البلدان العربية، جزءاً مهماً من إجمالي الدخل القومي، خصوصاً في البلدان التي تأثرت بالصراعات، مثل العراق، ولبنان، والأراضي الفلسطينية المحتلة، بالرغم من تذبذب مبالغ هذه المعونات تذبذباً كبيراً. وقد بلغ صافي مساعدات التنمية الرسمية التي مُنحت للدول العربية الاثنتين والعشرين 17.1 بليون دولار في 2006. وقد مثل هذا تقريباً 20% من إجمالي المساعدات الرسمية التي قدمتها الدول المانحة للبلدان النامية من أجل التنمية⁽¹⁰⁾. ولكن هذه الزيادة تركزت في بضعة بلدان،

(10) محجوب، أ. "المساعدات الرسمية للتنمية في البلدان العربية". أعدته شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، في المشاركة في مؤتمر مراجعة تمويل التنمية (الدوحة، 2008).

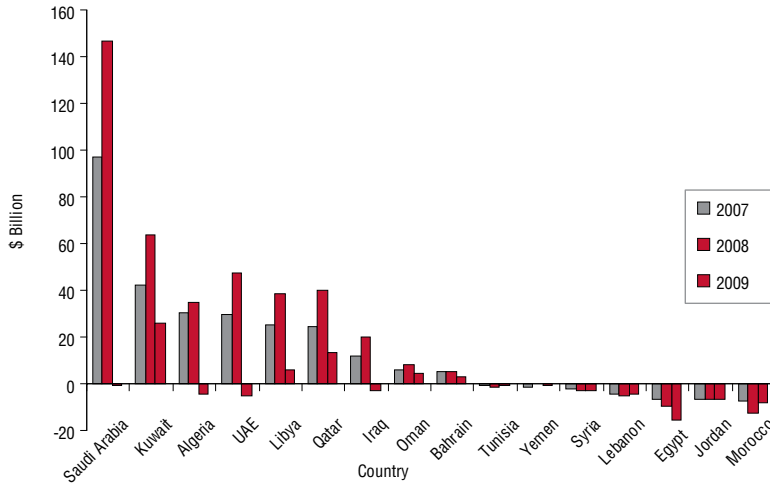
(11) تعتبر مصر من كبرى البلدان التي تتلقى معونات في المنطقة؛ فقد تلقت 10% في الفترة بين 2000 و2006 من المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة للبلدان العربية من لجنة مساعدات التنمية.

(12) Ibid.

(13) يستند هذا الجزء على أعداد البنك الدولي. التنمية الاقتصادية ومنظوراتها: خلق فرص العمل في عهد النمو المرتفع.

World Bank. Economic Developments and Prospects: Job Creation in an Era of High Growth. Washington, DC: World Bank, 2007.

الشكل ١



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي

في تونس، و2.2% منه في الجزائر⁽¹⁸⁾. ويتبأ البنك الدولي بأن التحويلات بعد أن ارتفعت بنسبة 8% تقريباً في العام السابق، ستهبط في 2009. ومن الصعب الإلمام بحجم هذا الهبوط، بالرغم من تتبؤ سيناريو أسوأ الحالات في العام الماضي، بهبوط مقداره 5% في عام 2009 مقارنة بعام 2008 ومزيد من الهبوط في عام 2010.

السياسات الاجتماعية

تعاني البلدان العربية من عجز متواصل في ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية. وهذا ما يعكس في جزء منه نقص المستويات المرضية من المشاركة في عملية استجابات السياسات التنموية، أو منظومات الإنقاذ التي تقوم بها الأطراف المعنية المختلفة، شاملة منظمات المجتمع المدني. كما تعكس أيضاً القدرات المحدودة للمؤسسات الرسمية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية الشاملة. فهناك غياب للخدمات الاجتماعية الجيدة التي يمكن تحمّل أعبائها، والوصول الى هذه الخدمات. كما أن الحماية الاجتماعية المتوافرة لدى فئات اجتماعية مختلفة محدودة⁽¹⁹⁾.

(18) Saif and Choucair. op. cit

(19) حتى في اقتصاد مثل تونس، حيث يعتبر صندوق التأمين الاجتماعي نموذجياً، تواجه الحكومة مشكلات تتعلق بمستويات البطالة =

مثل المواد الغذائية، فإن أثر الأزمة على التوازنات التجارية في المنطقة، سيكون شديداً.

التحويلات

تشكل التحويلات الواردة من الخارج، والتي تصل الى أكثر من 30 بليون دولار، تدفقاً يفوق المعونات الواردة الى المنطقة العربية. ومن ثم فهي ذات أثر كبير على الأسر والمجتمعات. فنسبة كبيرة من الأسر ذات الدخل المنخفض، تعتمد على هذه التحويلات. وقد شهدت التحويلات الواردة الى البلدان ذات الموارد الفقيرة والعمالة الكثيفة من بينها جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة وتونس زيادة في التحويلات من 8 بلايين دولار خلال 1996-1999 الى 13.9 بليون دولار في عام 2006⁽¹⁶⁾. وبالمثل، فإن البلدان الغنية بمواردها وبالقوة العاملة، مثل الجزائر وسوريا، ازدادت التحويلات فيها من بليون دولار الى بليون ونصف البليون دولار ومن نصف بليون الى 0.9 بليون دولار، على التوالي في الفترة نفسها⁽¹⁷⁾. وفي عام 2007، شكلت تدفقات التحويلات نحو 9% من إجمالي الدخل القومي في المغرب، و5% منه

(16) World Bank. op. cit

(17) Ibid.

مثل 4% فقط من حجم التجارة العالمية. فضلاً عن ذلك، وبالرغم من الصادرات الهيدروكربونية الكبيرة، وتحرير التجارة، إلا أن صادرات المنطقة لم تمثل سوى 5.5% فقط من حجم الصادرات العالمية، 90% منها من الصادرات النفطية⁽¹⁴⁾.

وعلى الجبهة الإقليمية، وبالرغم من إطلاق المنطقة العربية التجارية الحرة (PAFTA) في عام 1997، وإلغاء التعريفات الجمركية لنقل البضائع بين 19 دولة من إجمالي 22 دولة حتى الآن، إلا أن التجارة العربية البينية اليوم تراوح ما بين 10% و13% من إجمالي تجارة هذه الدول. ولا تعد هذه سوى زيادة طفيفة من نسبة الـ9% التي تحققت في عام 1997. ويعد عدم الاتفاق حول قواعد منشأة المنتجات المهمة من منظور التجارة عبر المنطقة، واحداً من العوائق الرئيسية الحالية أمام المنطقة العربية التجارية الحرة.

ومع انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية⁽¹⁵⁾، تم تخفيض التعريفات الجمركية للسياسات التجارية تقريباً في جميع بلدان المنطقة. مع عدم إلغاء معظم العوائق غير الجمركية، أو تقليلها بصورة حقيقية. وعموماً، تأتي المنطقة في المرتبة الثانية، بين البلدان النامية، في ما يتعلق بالإصلاحات الجمركية التي نفذت منذ عام 2000، تسبقها أوروبا ومنطقة وسط آسيا. وجميع البلدان العربية المصدرة للنفط وغيرها ستشهد صدمة للحسابات التجارية نتيجة للأزمة. فبينما تأثرت البلدان النفطية بتذبذب أسعار النفط وانهيار الطلب، ستشهد البلدان الأخرى انخفاضاً في صادراتها الى أوروبا ودول الخليج، بسبب انخفاض الطلب. وسوف يجبر الفريقان على تقليص وارداتهم. والى جانب التكاليف المرتفعة نسبياً لمعظم الواردات المطلوبة،

(14) صندوق النقد العربي. التقرير الاقتصادي العربي المشترك 2006. متوفر بالعربية فقط عبر هذه الوصلة: www.amf.org.ae

(15) في الوقت الحالي، هناك ست دول عربية في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمي، بينما توجد ميزات واضحة للعضوية في ضوء الوصول إلى أسواق متعددة والحماية المستندة إلى قواعد. إلا أن شروط الانضمام الخاضعة للتفاوض حالياً، تقوض منظورات التنمية. ومعظم الدول المنضمة طلب منها المزيد من التحرير، والتزامات التنفيذ أكثر من الالتزامات التي كان على الدول الأعضاء الأصلية في المنظمة القيام بها.

العربية أن تأخذ دورًا فعالاً، وأكثر مبادرة مع بلدان نامية أخرى. كما ينبغي أن تكون الطرق الجديدة في الإنتاج والاستهلاك والتجارة بطريقة مستدامة بيئياً، في قلب النقاشات الساعية إلى إصلاح النظام التنموي.

حول السياسات الاجتماعية

إن الأولويات الاجتماعية، متضمنة تقوية نظم استقرار الاقتصادات الكبرى، ونظم التأمين الاجتماعي، ينبغي تحديدها من خلال مشاركة وتمثيل الأطراف المعنية المتعددة، بما فيها منظمات المجتمع المدني. وينبغي على نظم التأمين الاجتماعي أن تشجع الأفراد على العمل أو الاعتراف بهم، لدورهم في الأسر المعيشية، والأسر والمجتمعات. فضلاً عن ذلك، فإن حزم السياسات الاجتماعية المستهدفة على نحو ملائم وسليم، ينبغي أن توظف لتحديد أثر البطالة المرتفعة والمتزايدة، وما يرتبط بها من حدوث الفقر وتعميقه في مجتمعات عربية كثيرة.

حول التجارة

ثمة حاجة إلى تقييم ومراجعة إذا اقتضت الضرورة المحصلات الناتجة عن عملية التحرير التي تمت كجزء من العضوية في منظمة التجارة العالمية (WTO)، والاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. وينبغي على السياسات التجارية أن تتم في إطار استراتيجيات تنمية شاملة، تقوم على تقييمات لاستدامتها ولأثرها على حقوق الإنسان. كما ينبغي على الحكومات أن تضمن أن أي استمرارية لجولة الدوحة، ضمن جولات منظمة التجارة العالمية، تكون كفؤاً بمعالجة خاصة وحقيقية وفارقة للبلدان النامية، بما فيها الوصول بدرجة أكبر إلى الأسواق في البلدان المتقدمة، عن طريق تقليل الدعم.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات العربية اتخاذ خطوات لمراجعة اتفاقات التجارة والاستثمار، التي تحد من مساحة السياسات، وقد تعرقل قدرتها على الاستجابة الفعالة للأزمة، خصوصاً في مجال تدفقات رأس المال، وتحرير الخدمات المالية.

وينبغي للتعاون الإقليمي والاقتصادي

صممت حكومات كثيرة، في المراحل الأولى من الأزمة، على أن بلادها ستكون بمعزل عن آثار الأزمة. وحيث إن سياساتها المالية لم تخصص سوى مساحة قليلة للمناورة، فإن هذه البلدان كانت حذرة في ما يتعلق باتخاذ قرارات بسياسات توسعية في ضخ المال، وافتقدت تدخلاتها إلى التخطيط، وتركزت على الاستقرار قصير الأمد.

التحرك إلى الأمام: اعتبارات سياسية لمواجهة الأزمة

من الواضح أن الحكومات العربية في حاجة إلى تحديد الأولويات للتغيرات الهيكلية على المدى الطويل، في الوقت الذي تتناول فيه الحاجات قصيرة الأجل في ضوء الأزمة. وفي القيام بهذا، يمكنها إضافة قيمة إلى العمل معاً والرسملة على مستوى قدراتها الإقليمية، والتعاون في مواجهة الأزمة؛ مد المجتمعات الفقيرة والمستضعفة بحماية أكبر لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية؛ (3) توفير مساحات للمشاركة الفعالة أمام الشركاء الاجتماعيين المختلفين، بما في ذلك المجتمع المدني وجماعات المرأة، في وضع أطر للاقتصاد والحكم.

وينبغي أن يكون هذا فرصة للحكومات العربية، لمراجعة الافتراضات الكامنة وراء عمليات صنع السياسات المرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، متضمناً ذلك مراجعة العلاقات بين الاقتصاد والمالية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يتطلب إعطاء الأولوية لبناء تنمية مستدامة، وتحديد الأولويات في ما يتعلق بالمساواة الاجتماعية، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية. كما تشمل هذه العملية أيضاً تدعيم النمو المستقر طويل الأمد، في القطاعات الإنتاجية، وفي سياسات التنمية الشاملة؛ للتعامل مع مكافحة الفقر. وينبغي أن يكون خلق فرص العمل أمراً محورياً بالنسبة للسياسات طويلة وقصيرة الأمد، مع التأكيد على فرص العمل اللائق في القطاعات الإنتاجية المستدامة. ومع امتزاج الأزمة الاقتصادية بالأزمات الغذائية والمناخية، يجب على الاستجابات أن تتناولها جميعاً بشكل كلي. وفي الإعداد لمفاوضات كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر 2009، ينبغي على الحكومات

وترتبط مشكلات السياسات الاجتماعية في سوق العمل، بتوافر الخدمات الاجتماعية النوعية التي يمكن تحمل أعبائها المالية. بينما تتمثل المشكلة الأخرى في مجال إجراءات الحماية الاجتماعية المتوفرة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة. فالسياسات الاجتماعية الشاملة، ضرورية للحماية ضد الاضطراب الاجتماعي المحتمل، ولاسيما مع فشل الاستجابات الحكومية في تغطية الآثار السلبية للأزمة. وهذه السياسات يجب أن تمتد إلى ما وراء شبكة الأمان الاجتماعي العادية التي كانت موجودة قبل الأزمة، والتي كانت في الغالب مقصورة على دعم الغذاء والطاقة والتحويلات المالية النقدية، ودعم منظومة القروض الصغيرة. كما يجب أن تضم السياسات الاجتماعية الشاملة القطاع غير الرسمي، الذي يشمل في واقع الأمر قطاعاً كبيراً من السكان في البلدان العربية، ومن المتوقع أن يتسع أكثر في ضوء الأزمة.

النقص المتواصل في التنسيق وضع السياسات الشاملة

تشير القدرات المتنوعة، والطبيعة المختلفة لاقتصاد البلدان العربية، إلى أن الاستجابات للأزمة حتماً ستكون مختلفة من بلد إلى آخر، تماماً مثلما ستختلف الأطر الزمنية لهذه الاستجابات. فلم يتم أي تعاون أو استجابات مشتركة على المستوى الإقليمي. وعموماً، لم يكن هناك شعور بالطوارئ، أو الاستعجال. كما غابت الرؤية الشاملة التي من شأنها أن تولي اهتماماً دقيقاً للسياسات الاجتماعية. وقد جاءت استجابات دول مجلس التعاون الخليجي أسرع وأكثر اتساعاً. فعلى المستوى شبه الإقليمي، اتفقت هذه الدول على تنسيق سياسات المالية والنقدية، واتخاذ تدابير للمساعدة في تسهيل الإقراض المصرفي، والترتيبات الجديدة لأسواقها المالية. وعلى المستوى الوطني، قامت بإرخاء السياسات النقدية ووضع سياسات مالية توسعية/زيادة حجم المال في قطاعات قليلة. وفي بلدان أخرى في المنطقة، كانت الاستجابات بطيئة جداً؛ فقد

= الجديدة نتيجة للأزمة (سيف وشوكير، 2009). (Saif and Choucair, 2009).

عمومًا، أن يتم على أساس من المعالجة الاجتماعية والمميّزة، واختيار البلدان. كما يجب تناول القيود والعوائق المفروضة على تعزيز التعاون العربي والاقتصادي، الناتج عن العضوية المتداخلة للبلدان العربية في الكتل الاقتصادية الإقليمية متعددة الأطراف. وهو ما يتضمن التعاون العاجل والمُلمح، وانسجام سياسات الاندماج الاقتصادي.

حول المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة

ينبغي على الحكومات أن تضع سياسات واضحة، تتيح المعونات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، في مجالات وقطاعات تساهم مباشرة في مكافحة الفقر، وزيادة فرص العمل، والمساواة بين الجنسين، وأولويات التنمية البشرية.

علاوة على ذلك، يجب تعبئة الموارد المالية الإقليمية نحو تنمية مستدامة، خصوصًا الوصول إلى بنية أساسية واجتماعية جيدة. وبالتالي، ينبغي على البلدان العربية أن تعمل لتعظيم السيولة، من خلال قنوات إقليمية. ويمكن لاتفاقات التعاون الإقليمي أن تكون فعالة بشكل خاص في هذا المجال، بسبب الاعتراف بالمقومات الخارجية عبر

الحدود، وحساسية الظروف المميّزة في البلدان المجاورة.

حول مواجهة العائدات الحكومية المتدهورة

يمكن للحكومات العربية أن تزيد من موارد عائداتها المستقرة، من خلال تعزيز وسائل تقدمية منصفة وفعالة في الضرائب. وهو ما يحتاج إلى استكماله بنظم إدارة مالية عامة، تتصف بالكفاية والفعالية والشفافية، والقابلية للمساءلة، واتباع آلية ممارسات تشاركية. كما ينبغي مواجهة التهرب الضريبي، من خلال تعزيز مزيد من الشفافية حول تسديد الضرائب، ووضع معيار لتقرير كل دولة على حدة، في ما يتعلق بالمؤسسات متعددة الجنسية، واتفاق متعدد الأطراف حول التبادل الأوتوماتيكي للمعلومات الخاصة بالضرائب.

حول التعاون الإقليمي

نظرًا لطبيعة الأزمة العالمية، حيث لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة آثارها المتشعبة؛ ونظرًا لضرورة مزاولة مزيد من الجهد الجماعي في المنطقة العربية، على المستوى الحكومي والخاص. فإن إعادة التفكير في التعاون الإقليمي كحل للأزمة،

يمكن أن يمنح دفعة قوية لبناء مشروع لتنمية بديلة، يكون أكثر استدامة وتحقيقًا للمساواة والتكافؤ. ومن شأن تعاون من هذا النوع، أن يمكن التعاون في سياسات العمل، وسط أولويات أخرى. وفي هذا السياق، ثمة حاجة لآليات تنفيذ، مرتبطة بجدول زمني، لقرارات اتخذت في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية⁽²⁰⁾.

في ضوء مثل هذا التوجه، ثمة حاجة إلى تنقيح وإصلاح المهام والآليات الخاصة بالمؤسسات الإقليمية الموجودة، بما فيها بنوك التنمية الإقليمية. وينبغي أن يخدم مثل هذا الإصلاح في سبيل تحقيق صلات أقوى بين المالية، وحاجات الاقتصاد الواقعي.

خلاصة القول، إن الحكومات في المنطقة العربية ينبغي أن تقوي التنسيق بين بعضها البعض، وتمكن مواطنيها من المشاركة في تحديد أولويات التنمية، وتوجيه سياساتها الاجتماعية لتقليل الفقر بطريقة مستدامة ومتكافئة. وتلأقي الأزمات الحالية لا شك يمثل فرصة لمراجعة كافة السياسات الحالية، والحث على التحركات المختلفة التي ستمنع تحول الأزمة الراهنة إلى كارثة إنسانية في المنطقة العربية.

(20) تشمل تنفيذ المشاريع المتفق عليها، مثل برنامج الطوارئ حول الأمن الغذائي وبرامج السكك الحديدية المشتركة، وأمن المياه، ومشروع كهرباء مشارك، والحد من البطالة، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الأقل نموًا في المنطقة، وفي التعليم والرعاية الصحية.